سياسة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية/ جامعة قطر

في المساءلة الاجتماعية

الإصدار الثاني 2023م

هذه الوثيقة	– تصف هذه الوثيقة السياسة المنهجية التي تتبعها كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة قطر في المساءلة الاجتماعية للجهات ذات المصلحة المشتركة ومن أهمها: • شركاء المصلحة الداخليين :مجتمع جامعة قطر ومنتسبيها. • شركاء المصلحة الخارجيين: المجتمع الوطني في دولة قطر، والمجتمع الإقليمي والدولي. – هذه السياسة مستمدة من رسالة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية وغاياتها الكبرى وتسهم في تحقيق أهدافها الاستراتيجية، والتي تعمل بكل جدٍّ على استثمار إمكاناتها العلمية والعملية المتمثلة بإدارتها وجميع منتسبيها في الإسهام الفعال والمؤثر في المساءلة الاجتماعية، دينيًا وثقافيًا واجتماعيًا وعلميًا. – المسؤول: عمادة الكلية، والأقسام الأكاديمية، ووحدة البحوث والدراسات الإسلامية، ولجنة كرسي الإيسيسكو، وأعضاء هيئة التدريس، والمجتمع الجامعي.

التعريفات	**المساءلة الاجتماعية:** هي تفاعل جميع الأطراف من شركاء المصلحة الداخليين والخارجيين للكلية، المتأثرين بحراك الكلية وأنشطتها ومدخلاتها ومخرجاتها والمؤثرين فيها بالمساءلة للكلية وإداراتها المختلفة ضمن مجالات متعلقة بجوانب عملها المتعددة، بأساليب وأدوات محددة، خاضعة لسياسات متبعة، وإجراءات تفاعلية بناءة، منسجمة مع غايات الكلية وأهدافها الاستراتيجية، تؤدي لنتائج محققة لهذه الغايات والأهداف، وتنعكس على قرارات الوحدات الأكاديمية والإدارية في الكلية في إطار تفاعلها مع القضايا المتعلقة بوظيفتها في المجتمع.
الجهات المستهدفة	– العمادة. – الأقسام الأكاديمية. – أعضاء هيئة التدريس. – وحدة البحوث والدراسات الإسلامية. – لجنة كرسي الإيسيسكو. – المجتمع الجامعي . – المجتمع الوطني لدولة قطر .

	– المجتمعين الإقليمي والدولي.
الأهداف العامة	تهدف هذه السياسة إلى تحقيق الآتي: 1. تعزيز علاقة شركاء المصلحة بالكلية وتواصلهم المباشر مع إدارتها وأعضاء هيئة التدريس فيها ومن يمثلهم. 2. تعزيز نظام الحوكمة في الكلية من خلال وضع المساءلة الاجتماعية في الاعتبار عند اتخاذ إدارة الكلية للقرارات الخاصة بها. 3. العمل على تعزيز ثقافة المساءلة الاجتماعية لدى شركاء المصلحة في الكلية، وعلى الأخص طلبة الكلية، مما يشجع على الشفافية والانفتاح والحوار بين الكلية والأطراف المتفاعلة معها. 4. توفير قنوات ووسائل للإبلاغ عن المخالفات والشكاوى والاقتراحات. 5. تحديد مؤشرات ومعايير لقياس وتقييم الأداء الجامعي في مختلف المجالات. 6. تطبيق آليات وأدوات للرصد والمتابعة والتقويم المستمر للأنشطة والبرامج والخدمات، وتحقيق نهج المتابعة الفعال بما يحقق الغاية من المساءلة. 7. تحفيز وتكريم الجهات والأفراد المتميزين ومعالجة النقاط الضعيفة.
مجالات الأداء	1. التعلم والتعليم. 2. البحث العلمي. 3. خدمة الجامعة. 4. خدمة المجتمع.
تفصيلات	تقوم فلسفة الكلية في المساءلة الاجتماعية على المنطلقات والأدوات الآتية: **أولًا:** المساءلة الاجتماعية للكلية تشمل كل ما هو متصل بالبُعد الاجتماعي من أدوات ومبادئ وقيم، ولذا يتعين على الكلية الاستجابة لمبادئ المساءلة، ومن هنا فإن الكلية تهتم ببناء القابلية لمبادئ المساءلة القادرة على استيعاب أهميتها في بناء العلاقات وتطوير القدرات في الإدارة وحوكمتها في ضوء ممارسة ناضجة لمساءلة أصحاب المصلحة، وشركاء العمل والإنجاز. **ثانيًا:** إن نهج المساءلة الاجتماعية الذي تتبناه الكلية يعتمد على (الحاجة لتفاعل شركاء المصلحة معها)، لأجل ذلك حرصت على توفير وسائل إيصال المساءلة الاجتماعية، ويبرز ذلك من خلال:

	1. إقرار اللوائح الضامنة للمساءلة الاجتماعية على صعدها المختلفة، كالتظلم الطلابي، ولائحة السلوك المهني. 2. استقبال المساءلة الاجتماعية لتحقق الأهداف المتوخاة منها لا سيما في حماية حقوق المنتسبين للبرامج الأكاديمية والعاملين فيها. 3. تحديد الجهات المعنية بأنواع المساءلة الاجتماعية 4. الإعلان بوضوح تام لأصحاب المصلحة عن هذه الأدوات واختصاصاتها المختلفة. **ثالثًا: نهج المتابعة في المساءلة:** تتبنى الكلية مجموعة من الخطوات التي تعكس سياستها في تقبل المساءلة الاجتماعية والتفاعل معها ومن أهمها : 1. تحويل طلب المساءلة إلى الجهات ذات الاختصاص بموضوع المساءلة. 2. النظر في مدى توافق المساءلة مع سياسات الجامعة والكلية. 3. دراسة موضوع المساءلة من جهات الاختصاص أو إيجاد جهات اختصاص مؤقتة. 4. الإعلان عن نتائج المساءلة. **رابعًا: نهج الإفادة المؤسسية من المساءلة الاجتماعية:** تعود فائدة المساءلة الاجتماعية في صناعة القرارات وتحسينها، ويتمثل ذلك بـ: 1. التوصل إلى قرارات تنسجم مع الحقوق والواجبات المتعلقة بأطراف المساءلة والخاضعة لسياسات الجامعة والكلية. 2. تأثير قرارات المساءلة الاجتماعية وانعكاسها على قرارات الوحدات الإدارية في الكلية. 3. التقييم المستمر لسياسات المساءلة الاجتماعية وإجراءاتها المتبعة في الكلية.
الهيكل الإداري	إن الهيكل الإداري للمساءلة الاجتماعية هو ذات الهيكل الإداري للكلية بكافة فروعه وليس من الضرورة أن يكون للمساءلة الاجتماعية هيكل خاص في الكلية، بل هي إحدى مهام كافة المواقع الإدارية.
سياسات ذات صلة	– سياسة اطلاع الجمهور. – سياسة البحث العلمي. – سياسة التدويل. – سياسة أصحاب المصلحة. – السياسات واللوائح العامة لجامعة قطر.

	– الإجراءات الإدارية المتبعة في المساءلة الاجتماعية نحو التظلم بكافة أنواعه. – لوائح السلوك المهني في الجامعة.

التصنيف الوظيفي (لهذه السياسة)	تهتم هذه السياسة بالمساءلة الاجتماعية حول عمليات الكلية المختلفة، وآليات الاستجابة لها.
تاريخ المو افقة	2020م
تاريخ السريان	2020م
تاريخ التحديث	2023م
المسؤولية الإدارية	لجنة السياسات
جهة المصادقة	عميد الكلية

د. إبراهيم عبد الله الأنصاري

عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية